النهار ٩٥/٦/٢٠

(٢)

غسان سلامة: التوطين أصعب عناصر التسوية

تتابع "النهار" المحاورة التي بدأتها بالأمس مع الدكتور غسان سلامة حول مستقبل عملية السلام في الشرق الاوسط، وما تنطوي عليه من ملفات تتصل بالمسارين السوري واللبناني في المفاوضات:

● الوضع في الجولان هادئ فلا مقاومة ولا عمليات فدائية، اما في الجنوب فالامر مختلف تماما، فما هي الترتيبات الامنية التي سترافق الانسحاب الاسرائيلي وتضمن عدم استمرار العمليات والتراشق؟

– هناك امور يمكن الدولة اللبنانية ان تضعها على طاولة المفاوضات واخرى سترفضها بالضرورة. وبالذات يمكن لبنان ان يتعهد خطيا وقف العمليات العنفية المنطلقة من اراضيه فور اتمام الانسحاب الاسرائيلي (على رغم بعض التصريحات غير الموفقة لبعض المسؤولين المزايدين وقد اصبحت لحسن الحظ نادرة في الفترة الاخيرة). كما يمكن لبنان ان ينشر عمليا قواه المسلحة من جيش وامن داخلي في كل مناطق الجنوب وقراه. ويمكن لبنان ايضا، بعد اتمام الانسحاب، ان ينهي عملية تجريد كل الفئات الموجودة على الساحة اللبنانية من اسلحتها بعدما تم هذا الامر لمعظم الميليشيات. ويمكن لبنان اخيرا ان يدعو راعيي المسيرة والاسرة الدولية لكي يكونوا شاهدين لتنفيذه هذه التعهدات باعلامهم عن خططه مرحلة فمرحلة، وبقبوله وجود مراقبين دوليين دائمين على حدوده الجنوبية، وباصراره على تفعيل قوة الامم المتحدة كي تساعده في عملية "صنع السلام" peace making في المرحلة الاولى و"حفظه" peace keeping في المرحلة اللاحقة.

لكن لبنان لن يقبل العودة الى الترتيبات التي يتضمنها اتفاق ١٧ ايار. فأيا يكن الموقف من ذاك الاتفاق، فإن الظروف التي احاطت به مختلفة جوهريا عن ظروف اليوم. فالحرب الباردة انتهت تماما ولا مجال لاستمرار الخطر الاسرائيلي المعروف وغير المنطقي من الامم المتحدة (التي يبدو ان شمعون بيريز يسعى الى ان يكون امينها العام والتي اعطت اسرائيل هدية هائلة اخيرا باتمام اتفاق الحد من انتشار الاسلحة النووية وجعله دائم المفعول من دون مساءلة اسرائيل عن برنامجها النووي المتطور). ومن ناحية اخرى، فإن جوهر المقاومة الفلسطينية الذي كان طرفيا وخارجيا، انتقل منذ نهاية سنة ١٩٨٧ الى داخل فلسطين مع تفجر الانتفاضة، كما انتقل قدر من الوجود السياسي الفلسطيني الى غزة من خلال السلطة التي انشئت هناك وكلما مؤشرات للتدلي المتسارع لموقع لبنان كساحة للعمل الفلسطيني. ثم انه من الواضح ان لبنان لن يقدم الآن على التوقيع من دون ان يتلازم مساره، او في الاقل ان يتزامن مع المسار السوري. وتاليا فان جل المخاوف الفلسطينية والسورية والدولية (السوفياتية) التي كانت تدفع باسرائيل الى محاولة الحصول على كل المزايا الامنية التي كان من المفترض ان يؤمنها اتفاق ١٧ ايار لها، قد اضمحل الآن واصبحت المعادلة واضحة: تتوقف العمليات من لبنان اذا تم الانسحاب الاسرائيلي بالكامل. ومع تقديري المصاعب التفصيلية المتعلقة بهذه المعادلة الحالية فانها تبدو لي ابسط بكثير من المعادلة الشديدة التعقيد التي كانت قائمة سنة ١٩٨٣. وهذا في رأيي هو الاساس الذي يمكن لبنان ان يبني عليه رفضه المتوقع لمطالب اسرائيلية متوقعة شبيهة بما تضمنه اتفاق ١٧ ايار.

● اتفاقات الهدنة كانت تحكم الوضع في الجنوب وفي الجولان، لكن خروج الجيش اللبناني من الجنوب ادى الى نشوء الحالة العسكرية الفدائية هناك وما ترتب عليها، هل تعتقد ان الترتيبات الامنية ستنص عن رجوع الجيش اللبناني الى الجنوب في ظل ما يتوقع البعض، اي جعل المنطقة منطقة سلام مضمون دوليا ولبنانيا وسوريا؟

– هناك سؤالان في هذا السؤال. الاول في ما يخص الجيش وجوابي هنا بديهي، اذا نصت الاتفاقات او لم تنص عن ذلك، فان على لبنان ان يعيد جيشه الى كل رقعة من ارضه. قد يقبل لبنان بانتشار يتفق سلفا على حجمه، وقد يقبل ايضا بالتجاور والانتشار المشترك لجيشه مع القوات الدولية او ما قد يحل مكانها، وقد يقبل ايضا بحدود على المعدات التي سيستقدمها الجيش اللبناني الى الجنوب بعد تحرره، وقد يقبل بتعزيز وجود قوى الامن الداخلي في تلك المنطقة بوصفها قوة امنية دائمة. ولكن لا توجد دولة واحدة في العالم تقبل راضية بان يمنع جيشها من الانتشار على كل اراضيها. ويكفي ان ننظر الى محاولات بغداد العودة الى المناطق المحمية دوليا لنفهم انه حتى الدول التي هي في مرحلة عقاب من قبل الاسرة الدولية لا تقبل بهذا الامر.

بصورة اوضح: قد يقبل لبنان بمناطق منزوعة السلاح ولكنه لن يقبل بمناطق خالية من وجود الدولة بكل مؤسساتها. وهنا ايضا فان وضع الجنوب "امني" اكثر منه "عسكريا" على خلاف الجولان. ولو كانت اسرائيل تسعى فعلا الى استتاب الامن في الجنوب، لكان يتوقع منها ان تطالب بانتشار الجيش اللبناني هناك، وان تؤيد تسلحه لا ان تطالبه بالغياب عن المنطقة او ان تسعى الى مناطق منزوعة السلاح. فاذا كان انحسار الدولة اللبنانية عن المنطقة هو فعلا سبب وضعها المتفجر، فإن قبول اسرائيل بعودتها الكاملة والمسلحة اليها هو الرد المنطقي.

اما مسألة ضمان حسن تنفيذ الاتفاقات المحتملة فمسألة اخرى تتعلق بمقدرة لبنان على اقناع اسرائيل والعالم بجهوزية قواته المسلحة، وبقيام حقيقي كامل لدولته يسمح لها باحترام توقيعها تماما. ولبنان اليوم في هذا المجال افضل بمرات مما كان عليه عند بدء مؤتمر مدريد لاسيما في ما يختص بوحدة جيشه وفاعليته. اما ثقة العالم بقدرات الدولة على احترام توقيعها فقد تحسنت ولكن علينا الكثير بعد لجعلها متينة من خلال احترام الدستور، وصون المؤسسات، والانتقال الجسور من حالة الاحرب الداخلية التي نعيشها الى طور السلم الاهلي الحقيقي الذي نطمح اليه ولست اكيدا من اننا قد وصلنا اليه. ولكن هذه قضية تتجاوز بكثير موضوع التفاوض مع اسرائيل.

اما الضمان الخارجي للاتفاق المحتمل فهو حاصل اساسا من خلال التوقيع المتوقع لراعيي المسيرة على الاتفاق كضامنين لحسن تنفيذه (كما حصل مع الاردن)، ومن خلال الوجود المباشر للاسرة الدولية في قوة حفظ سلام ومراقبة قد تم تفعيلها. اما الضمان السوري فاني اراه حاصلا، بصورة غير مباشرة، من خلال التزام بيروت ودمشق مبدأ التزامن، مما يعني عمليا التفاهم.

● هل تتوقع ان يدخل الجيش المخيمات الفلسطينية ويلزع سلاحها في اطار عودته لتسلم مسؤوليات الامن جنوبا؟

– ليس في امكان لبنان اثبات قوة توقيعه والفوز بثقة العالم به من دون ان تكون القوى الشرعية هي القوة الوحيدة التي تحمل السلاح. وتاليا، في حال التوصل الى اتفاق مع اسرائيل، فان لبنان سيضطر لتنفيذ ما كان مجلس النواب قد قرره رسميا من الغاء لاتفاقي القاهرة وملكارت وما شابه وتحوّل المخيمات الفلسطينية احياء سكنية عادية، تحت اشراف قوى الامن اللبنانية.

لكن نزع السلاح الفلسطيني لن يتم بالضرورة بالاكراه. اذ تقع على لبنان مهمة اقناع الفلسطينيين بان ضرورة نزع سلاحهم ليس فصلا جديدا من فصول مواجهة مديدة مع الدولة دفع الطرفان ثمنها غاليا، بل نتيجة منطقية للأحوال الجديدة السائدة في المنطقة من تحوّل المقاومة الفلسطينية في الخارج انتفاضة شعبية في الداخل ومن جنوح عربي واسع نحو التسوية، ناهيك بالاتفاقات التي وقعت مع منظمة التحرير والاردن. ومع انتفاء الميليشيات اللبنانية التي هددت الوجود المدني الفلسطيني ونزع سلاحها، اصبحت الدولة اللبنانية الضامن الوحيد لامن الفلسطينيين ان في مواجهة اسرائيل او لمنع الفلسطينيين انفسهم من التقاتل الداخلي المدمي الحاصل داخل المخيمات. وآمل ان يتفهم الفلسطينيون هذه المعطيات، وان يقدموا، مثلهم مثل الميليشيات اللبنانية التي رفعت السلاح بوجههم، على تسليم اسلحتهم اراديا للدولة اللبنانية بحيث يجنبولها ويجنبون انفسهم ضرورة استعمال القوة.

يبقى ان يفهم اللبنانيون انفسهم انه ليس في استطاعتهم الاكتفاء بالمقولات العامة حول نزع سلاح المخيمات او رفض التوطين. هذه مقولات صحيحة، وقد اثبتت في وثيقة الوفاق الوطني كما في القوانين، ولكن ترددها، على صحتها، لا يعفي لبنان من مهمة الاسهام في وضع تصور حل لمشكلة اكثر من ٣٠٠ الف فلسطيني يقيمون على ارضه، ويحملون وثائق باسمه، امسوا يتامى اتفاق اوسلو الذي تجاهلهم تماما. فعلى لبنان ان يضمن امنهم بعد عودتهم الى الحالة المدنية، وان يتهيأ بصورة نشطة وخلاقة لمواجهة الضغوط الاسرائيلية والاميركية (وربما العربية) بهدف توطينهم وتجنيسهم وذلك من خلال مقترحات عملية تتوافق مع دستوره ومع تركيبته الداخلية الحساسة. وقد وضع مركز اكسفورد للدراسات اللبنانية مشروع عمل لتقديم مقترحات في هذه المسألة التي قد تكون اصعب عناصر التسوية اطلاقا على المسار اللبناني.

● تتحدث الانباء عن قوات اميركية سترابط في الجولان كما يحصل في سيناء، هل ترى ان الاميركيين سيرابطون في الجنوب ايضا؟

– هناك على ما يبدو نوع من القبول الضمني السوري والاسرائيلي بمرابطة قوات اميركية على الجولان. لكن عبور مباشرة كهذه في الكونغرس الاميركي بشكله الحالي محفوف بالاخطار. لذلك قد يتوصل الطرفان الى حل وسط يقضي بتعزيز قوة المراقبة الدولية الحالية بعديد من اصل اميركي مع امكان مرابطة وحدة رمزية اميركية مسلحة الى جانب قوة المراقبة الدولية. وهناك اقتراح آخر يقضي بتكوين قوة مراقبة متعددة الجنسية كما في سيناء، ولكن هذه الامور لم تحسم بعد.

ويقتضي التمييز بين قوة دولية (inter-national) وقوة متعددة الجنسية (multi-national) والفارق بينهما ان الاولى تعمل ضمن اطار الامم المتحدة بينما الثانية تعبّر عن تكتل ظرفي (ad hoc) من الدول العاملة معا في اطار محدد. قوات الامم المتحدة المنتشرة حاليا في الجنوب هي من الطراز الاول، بينما القوة العاملة في سيناء هي من الطراز الثاني. فهل سيكون توقيع الاتفاق المحتمل بين لبنان واسرائيل مناسبة للتحول من الاولى الى الثانية وهل تقضي مصلحة لبنان بذلك فعلا؟

انا لست من هذا الرأي لعدد من الاسباب اولها انه من غير المنطقي ان نطالب لفترة عقدين بتنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن الامم المتحدة وعندما يصبح تنفيذه ممكنا نسلّمه الى قوة تعمل خارج اطار الامم المتحدة. اما السبب الثاني فهو شكي بسماح الكونغرس للحكومة الاميركية بان تنشر جنودا اميركيين في جنوب لبنان على الاقل في المرحلة الاولى. ولكن حتى لو سمح فبامكان الجنود الاميركيين ان يعملوا داخل اطار القوة الدولية كما هو حاصل الان في جمهورية مقدونيا، وفي هايتي عندما تم

على المسار اللبناني

سحب جزء من القوات الاميركية ودمج الجزء الاخر في قوة الامم المتحدة (التي يشرف عليها الصديق الاخضر الابراهيمي). والواقع ان الولايات المتحدة، على عكس القاعدة التقليدية المعادية لانخراط عسكر اميركي تحت قيادة دولية، اصبحت اكثر تقبلا لهذه الفكرة. واخيرا اذا كانت مهمة القوة الدولية التي ستترابط في الجنوب ليست مجرد المراقبة بل ايضا مهمة دعم الجيش في عملية نشر قواته حتى الحدود الدولية، فاعتقد انه من الافضل ان يتم ذلك تحت مظلة الامم المتحدة "الحيادية" بدلا من مظلة هذه الدولة او تلك "السياسية".

لكن الموقف من هذه المسألة لا ينبغي ان يكون لاموتيا. فالفارق بين طرازي القوة كان هائلا سنة ١٩٨٣ عندما كانت قوات الامم المتحدة منتشرة في الجنوب والقوات المتعددة منتشرة في بيروت. وكان هناك قرار سوفياتي – سوري – ايراني انذاك بطرد الثانية دون المس بالضرورة بالاولى. وكان الفارق بين الطرازين عميقا لدرجة انه لما عرضت فرنسا في آخر كانون الثاني ١٩٨٤ مشروعا لاحلال قوة دولية مكان القوة المتعددة المنتشرة في بيروت، قام الاتحاد السوفياتي باستعمال حق النقض بهدف ابراز الفشل الذي منيت به القوات المتعددة (الغربية). ولكن الامور تغيرت الان واصبح الفارق بين القوتين نسبيا. انا افضل ان تفعّل قوة الامم المتحدة، ولكن قوة متعددة الجنسية مقبولة ايضا، باميركان او بدون اميركان.

● اذا جاءت القوات الاميركية هل تنضم الى قوات الطوارىء الدولية، وهل يتم تشكيل قوات مختلطة لبنانية-اميركية-دولية لهذه المهمة؟ ومن تعتقد سيتولى قيادتها في حال تشكيلها؟

– ليس من ضرورة لتعديلات جوهرية في مهام القوة الدولية الموجودة حاليا في الجنوب. فالمطلوب الا تبقى تلك القوة ضحية رفض اسرائيل واهمال واشنطن. ما هو ضروري، في حال بقاء القوة الدولية، هو ان يتضح اعتماد الاسرة الدولية الحقيقي لها كضامن للامن في الجنوب، بينما هي فعلا، على الاقل بالنسبة للاميركان، طللا منسي. وفي حال اعتمد الراعي الاميركي القوة، وادمج فيها بعضا من جنوده، واقنع اسرائيل بجدواها، فاني لا ارى اي عائق حقيقي امام استصدار قرار جديد عن مجلس الامن الدولي يقوم بتحديث مهمة القوة، او بتوسيع رقعة انتشارها او بامدادها بوسائل المراقبة المتطورة تكنولوجيا. والذي يقرأ القرارات الدولية منذ ٥ او ٦ سنوات، على تنوعها وعلى جرأتها وعلى اشكال الابداع الحقوقي التي امست تتميز به، فلن يتوقع اي عائق حقيقي امام تبني قرار جديد.

بل اني لاحظت منذ فترة وجيزة اهتماما اوروبيا واسعا بما ستكون عليه هوية القوة في جنوب لبنان بعد التوصل الى اتفاق. ويقيني ان دولا مثل فرنسا وايطاليا وبريطانيا وهولندا لديها استعداد بل رغبة كبيرة بان تشارك من باب الجنوب اللبناني في عملية تسوية شرق اوسطية سيطرت عليها الولايات المتحدة حتى الساعة الى حد كبير بعدما استأثرت بهندستها وباطلاقها.

يبقى السؤال الاهم: هل ستقبل اسرائيل لا ببقاء القوة الدولية فحسب بل ايضا باعتمادها كضامن للامن في المنطقة. كل مؤشرات الخمسين سنة الماضية تشير الى حذر ورفض وانتقاد من اسرائيل للمنظمة الدولية. لكن الظروف تغيرت الان مع انتهاء الحرب الباردة. بعض المواقف الاسرائيلية اصبحت اكثر انفتاحا على الامم المتحدة لكنها ما زالت للاسف تمثل تيارا اقليا في النخبة السياسية هناك. من هنا قد يجد لبنان نفسه امام رفض اسرائيلي مطلق لمبدأ القوة الدولية كضامن او امام قبول اسرائيلي بها مشروط بوسائل مراقبة اسرائيلية داخل لبنان، او امام الحاح اسرائيلي على قوة متعددة يختار الطرفان الدول المشاركة فيها كما في سيناء. آنذاك قد يضطر لبنان للقبول بمبدأ القوة المتعددة كأهون الشرين باعتبار ان الفائدة السياسية للبنان من بقاء القوة الدولية ستنتفي اذا كان شرط بقائها "دوبلة" اسرائيلية عليها من خلال وسائلها الخاصة. وربما ان افضل الحلول لبنانيا هي قوة تابعة للامم المتحدة بعد تطعيمها بجنود تابعين للدول الدائمة العضوية، او لبعضها على الاقل. ولا اتوقع ابدا قبول واشنطن بقوة لبنانية-اميركية مختلطة، لان هذا يتعارض مع العقيدة العسكرية الاميركية. ولكني لن افاجأ بقبول واشنطن ادماج عدد من الضباط الاميركيين داخل اليونيفيل المتجددة (وقد حصل هذا في السابق).

● المعروف ان هناك مراحل للانسحاب الاسرائيلي، ما هي الفترة التي سيطلبها لبنان لانجاز خروج القوات الاسرائيلية من اراضيه. وهل تعتقد ان تل ابيب ستقبل بما سبق وعرضته على هذا الصعيد اي مهلة ستة اشهر لاختبار الترتيبات الامنية وثلاثة اشهر لانجاز الانسحاب؟

– ان آخر عرض اسرائيلي حسب علمي (عمره نحو السبعة اشهر) كان يسمّى عرض ٦ زائد ٣ بمعنى ٦ اشهر للاختبار و٣ لانجاز الانسحاب! لبنان رفض الدخول في هذه العروض وفقا لقاعدة مفادها ان لا شيء في العالم يستأهل المساس بالتوافق الداخلي وبالتفاهم مع سوريا، واعتقد ان هذه القاعدة صحيحة، وان الواقع يفرض على لبنان الآ يقامر بما لا تتفق عليه الاكثرية الساحقة من ابنائه.

يبقى ان نكون صريحين ونتساءل هل في امكان لبنان فعلا ان يفرض على الطرف الاخر عدم فتح موضوع الترتيبات الامنية قبل اتمام الانسحاب الاسرائيلي؟ الجواب هو طبعا بالنفي. وعلينا ان نتعود على ان الاتفاق، في حال التوصل اليه، سيكون صفقة متكاملة فيها الحلو وفيها المر، فيها مكاسب اهمها الانسحاب الاسرائيلي وفيها تنازلات من المفروض ان يحاول المفاوض اللبناني ان يجعلها اصغر واقل ما يمكن. وعلينا ان نتعود ثانيا على فكرة التنفيذ المتزامن لعناصر ذلك الاتفاق بحيث لا يرتاح الطرفان لمجمل الاتفاق بل يرتاحان ايضا لكل مرحلة زمنية من مراحل تنفيذه. ثم انه علينا ان نتعود على ان تسعى اسرائيل (واميركا) لاختبار لا نياتنا فحسب، بل ايضا لاختبار قدراتنا الفعلية على تحقيق تلك النيات. وهو امر لا ينطبق على سوريا التي قد تكون لدى اسرائيل شكوك حول نياتها ولكني لا اعتقد ان هناك شكوكا حول قدرتها على تحقيق ما قد تكون قد تعهدت تحقيقه.

ليس الانتشار العسكري الاسرائيلي واسعا في الجنوب لكي يحتاج الانسحاب الى اكثر من اسابيع معدودة. يبقى ان تكون الامور الاخرى قد تم الاتفاق عليها، لا سيما تلك المتعلقة بحفظ الامن خلال فترة الانسحاب، وبالترتيبات الطويلة المدى وبمستقبل "جيش لبنان الجنوبي".

اخيرا لا يمكن للبنان ان يقبل بمبدأ ربط الانسحاب باختبار نيات لبنان او قدراته مما يعني ترك الباب مفتوحا امام اسرائيل لرفض الانسحاب اذا كانت ترى ان "الاختبار" لم يكن ناجحا. واذا كان من امثولة مهمة من اتفاق اوسلو ومن التلكؤ الاسرائيلي في اعادة انتشار قواتها في الضفة الغربية، فهي انه لا يجب البحث باي امر مع اسرائيل اذا لم يكن انسحابها محددا وفق جدول زمني ومضمونا دوليا.

(تتبع حلقة ثالثة)